والمعتمد انه لا يجب التفصيل اهـ ش

الاية ويجب تفصيل الشهادة بالردة لاختلاف الناس فيما يوجبها ولو ادعى مدعي عليه بردة اكراها وقد شهدت بينة بلفظ كفر او فعله حلف فيصدق ولو بلا قرينة لانه لم يكذب الشهود او شهدت بردته واطلقت لم يقبل لما مر ولو قال احد ابنين مسلمين مات ابي مرتدا فان بين سبب ردته كسجود لصنم فنصيبه في بيت المال وان اطلق استفصل فان ذكر ما هو ردة كان قبا او غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف اليه وهذا هو الاظهر في اصل الروضة وما في المنهاج من ان الاظهر انه في ايضا ضعيف **تتمة** فرع المرتدان اتفقا قبل الردة او فيها واحد اصوله مسلم فمسلم تبعا والاسلام يعلو واصوله مرتدون فمرتد تبعا للاسلم ولو كافر اصلي فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يتب قتل واختلف في الميت من اولاد الكفار قبل بلوغه فالصحيح كما في المجموع في باب صلاة الاستسقا تبعا للمحققين انهم في الجنة والاكثرون على انهم في النار وقيل على الاعراف ولو ان احد ابوي مرتد والاخر كافر اصليا فكافر اصلا اكراما للنبيا صلي قاله البغوي وملك المرتد موقوف ان مات مرتدا بان زواله بالردة ويقضي منه دين لزمه قبلها وبدل ما اتلفه فيها وجعة ويمان منه بمونه من نفسه وبعضه وماله ونزوجاته لانها حقوق متعلقة به وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كبيع وكتابة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بان قبل التعليق كعتق ووصية فموقوف ان اسلم نفذ والا فلا وجعل ماله عند عدل وامته عند نحو محرم كامراة ثقة ويودي مكاتبه النجوم القاضي حفظا لها ويعتق بذلك وانما المريقبض عما المرتد لان قبضه غير معتبر **فصل** في تارك الصلاة المفروضة علي الاعيان اصالة عمدا او غيره وبيان حكمه وذكر المهم عقب الردة

قوله من اولادا الكفار اي كفار غير من الامة على المعتمد والاصح انهم في الجنة واما كفار هذه الامة فيجب النار قطعا اكراما لنبينا صلي الله عليه وسلم

قوله فرع المرتد اي مسئل

الردة لاشتماله علي شي من احكامها ففيه مناسبة وان كان مخالفا لغيره من المصنفين فيما علمت فان الغزالي ذكره بعد الجنا وتبعهم المنهاج كاصله قال الرافعي ولعله اليق **والمكلف تارك** الصلاة المعهودة شرعا الصادقة باحدي الخمس اذا الترك سببه عمدا وكسلا **احدهما ان يتركها غير معتقد لوجوبها** عليه عمدا بان انكره بعد علمه به او عنادا كما هو في القوت في الدارمي **فحكمه** في وجوب استتابته وقتله وجواز غسله وتكفينه ودفنه في مقابر المسلمين **حكم المرتد** علي ما سبق بيانه في موضعه من غير فرق وكفره بجحده فقط لا به مع الترك وانما ذكره المهم لاجل التقسيم لان الجحد لو انفرد كما لو صلي جاهلا للوجوب كان مقتضيا للكفر لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فلو اقتصر المهم علي الجحد كان اولي لان ذلك تكذيب لله ولرسوله فيكفر به والعياذ بالله تعالي ويقتل الماوردي الاجماع علي ذلك وذلك جار في جحود كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة اما من انكره جاهلا لقرب عهده بالاسلام او نحوه ممن يجوز ان يخفي عليه كمن بلغ بمحنونا ثم افاق او نشا ببادية بعيدا عن العلما فليس مرتدا بل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مرتدا **والضرب الثاني ان يتركها** كسلا او تهاونا **معتقدا لوجوبها عليه فيستتاب** قبل القتل لانه ليس اسوا حالا من المرتد وهي مندوبة كما صححه في التحقيق وان كان قضية كلام الروضة والمجموع انها واجبة كاستتابة المرتد والفرق علي الاول ان جريمة المرتد تقتضي الخلود في النار فرجي الاستتابة رجا ان اتيانه من ذلك بخلاف تارك الصلاة فان عهوده اخف لكونه يقتل حدا بل مقتضي ما قاله الغزالي في فتاويه من كون الحدود تسقط الاثم انه لا يبقي عليه شي بالكلية لانه قد

قوله ذكره جماعة قبل لا اذان وذكره البين ومن وافقهم قبل الصلاة المعهودة شرعا الصادقة باحدي الخمس الخ ايراد وتبعهم المنهاج في صحيح اسم الكتاب للاذرعي

قوله عطف علي جواز غسله

قوله صححها عليه للصحب والعشرة معلوم من الدين

Copyright Imam Ghazali University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)